

Distr.: General
7 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير باولو سيرجيو بينهيرو، الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦١.

تقرير الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦١، وهو يتضمن معلومات عن نشر دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وعن التقدم الذي تحقق في المرحلة الأولى لمتابعة الدراسة. والتقرير يحدد أيضاً الاستراتيجية اللازمة لمواصلة تشجيع تنفيذ الدراسة.

* A/62/150.



المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٣ ٥-١
ثانيا - نشر الدراسة	٤ ١٣-٦
ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدراسة	٧ ٤٨-١٤
الف - تعزيز الالتزام والإجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي	٧ ١٧-١٦
باء - حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال	٩ ٢١-١٨
جيم - إعطاء أولوية لمنع العنف	١١ ٢٤-٢٢
دال - تعزيز قيم نبذ العنف ورفع مستوى الوعي	١٢ ٢٦-٢٥
هاء - تعزيز قدرة جميع من يتعاملون مع الأطفال ويعملون من أجلهم	١٣ ٢٨-٢٧
واو - تقديم خدمات التعافي وإعادة الاندماج الاجتماعي	١٤ ٢٩
زاي - ضمان مشاركة الأطفال	١٥ ٣٢-٣٠
حاء - إيجاد نُظم وخدمات إبلاغ ملائمة للأطفال ويمكن الوصول إليها	١٦ ٣٤-٣٣
طاء - ضمان المساءلة وإنهاء إفلات الجناة من العقاب	١٧ ٣٧-٣٥
يباء - معالجة البعد الجنساني للعنف الموجه ضد الأطفال	١٨ ٤٠-٣٨
كاف - وضع وتنفيذ نظام وطني منهجي لجمع البيانات وللبحوث	١٩ ٤٣-٤١
لام - تعزيز الالتزام الدولي	٢٠ ٤٨-٤٤
رابعا - استراتيجيات المتابعة الإقليمية والدولية	٢٢ ٥٩-٤٩
خامسا - الاستنتاجات	٢٦ ٦٧-٦٠
سادسا - التوصيات	٢٨ ٧٨-٦٨

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦١ الذي دعت فيه الجمعية الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى العمل مع جميع الشركاء ذوي الصلة من أجل نشر دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال على نطاق واسع؛ ودعم السنة الأولى من المتابعة الفعالة لتوصياتها، وموافاة الجمعية العامة، في دورتها الثانية والستين بتقرير عن التقدم المحرز في المرحلة الأولى من المتابعة، ووضع تصور للاستراتيجية اللازمة لمواصلة العمل على تنفيذ توصيات هذه الدراسة.

٢ - وقد كشفت الدراسة عن النطاق والأثر المروعين لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، وأبرزت الطابع العالمي للمشكلة وحجمها وأظهرت الالتزامات الواضحة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتحملها الدول الأعضاء لمنع ومواجهة جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وأكدت الدراسة أيضاً الحاجة إلى حلول متعددة الأوجه ومنسقة تجمع بين مختلف وجهات النظر والخبرات المهنية وتنطوي على التعامل الفعلي مع الأطفال أنفسهم.

٣ - وبعد مرور أقل من سنة على إصدار الدراسة كان أثرها الإيجابي واضحاً في جميع مناطق العالم. وقد نجحت في إثارة الوعي على المستوى العالمي. بمشكلة كثيراً ما كانت خافية، وفي إتاحة إطار عمل منظم؛ ولا تزال تصل إلى علم الجهات المستهدفة الحكومية منها والتابعة وللمجتمع المدني في جميع مناطق العالم. ولم ينكر أي بلد وجود العنف ضد الأطفال داخل حدوده؛ وفي جميع المناطق، تم التسليم بأهمية التوصيات التي اقترحتها الدراسة.

٤ - والمعلومات التي قُدمت من أجل إعداد هذا التقرير تُبين أنه يجري بالفعل تنفيذ العديد من التدابير ذات الصلة من جانب الدول والمنظمات الدولية هيئات المجتمع المدني. غير أن هذه العملية لم تتجاوز بعد مرحلتها الأولى. وليس من الممكن أن تتحقق نتائج مستدامة بالنسبة لحماية الأطفال من العنف إلا من خلال مبادرات حازمة وشاملة وإيلاء اهتمام متواصل على مستوى رفيع لهذا الواقع المأساوي. ولهذا فإنه لا بد من القيادة المتفانية والتنسيق على جميع المستويات، وخاصة في هذه المرحلة الأولى من المتابعة.

٥ - وقد بثت الدراسة مشاعر الأمل في نفوس ملايين الأطفال في جميع المناطق؛ فهم يريدون أن تكون طفولتهم خالية من العنف الآن. وفترة سنة واحدة هي فترة طويلة في حياة أي طفل. ونحن لا يمكن لنا أن نتركهم ينتظرون.

ثانياً - نشر الدراسة

٦ - أفضت عملية إعداد الدراسة إلى تحقق عدد من النواتج التي تشمل تقريراً دراسياً قُدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، هو التقرير العالمي عن العنف ضد الأطفال^(١)، الذي يتضمن مزيداً من التفاصيل، وكذلك منشورات ملائمة للأطفال. وإضافة إلى هذا فإن عملية إجراء الدراسة قد نتجت عنها مجموعة كبيرة من البحوث والأفكار والتقارير الأخرى التي قُدمت من الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات في جميع أنحاء العالم.

٧ - وجميع المنشورات والوثائق المتعلقة بالدراسة متاحة على موقع الإنترنت الخاص بالدراسة^(٢). ويقوم مركز "إينوسينتي" للبحوث التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتحويل قاعدة البيانات الخاصة بالمعلومات التي جُمعت لإعداد الدراسة إلى موقع على الإنترنت كي تكون هذه المعلومات الأساسية متاحة على نطاق أوسع. ولا تزال شبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل تنشر على موقعها معلومات عن منع العنف ضد الأطفال ومواجهته^(٣).

٨ - وقام العديد من الحكومات والمنظمات بترجمة المنشورات التي نتجت عن عملية إعداد الدراسة. وبالإضافة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة تجري ترجمة تقرير الدراسة إلى ١٢ لغة^(٤). والتقرير العالمي عن العنف ضد الأطفال، الذي صدر في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تجري ترجمته إلى ١٢ لغة^(٥)، كما أنه من المقرر أن يترجم إلى لغات أخرى. والمنشور الملائم للأطفال والمعنون "حقنا في الحماية من العنف" تجري ترجمته إلى ١٥ لغة^(٦) على الأقل كما يجري توزيعه. وقد أصدرت منظمة "إنقاذ الأطفال" المنشور المعنون "Safe You and Safe Me" الموجه تحديداً للأطفال الأصغر سناً. وتجري ترجمة هذا المنشور إلى ١٤ لغة^(٧).

(١) A/61/299.

(٢) www.violencestudy.org.

(٣) انظر www.crin.org/violence/.

(٤) اللغة الأمهرية، والأوزبكستانية، والإيطالية، ولغة باهاسا الإندونيسية، والبرتغالية، والتايلندية، والجورجية، والفارسية، والفيتنامية، والكورية، والمنغولية، ولغة ميانمار.

(٥) اللغات الأذربيجانية، والإسبانية، والانكليزية والليبيرية، والأوزبكستانية، والبرتغالية، والبوسنية، والجورجية، والروسية، والصينية، والعربية، والفارسية، والفرنسية.

(٦) اللغات الأذربيجانية، والألمانية، والإسبانية، والأمهرية، والتركية، والجورجية، والسلوفاكية، والسواحلية، والصينية، والعربية، والفارسية، والفرنسية، والمنغولية، والنرويجية، والنمساوية. وقامت الحكومة الألمانية بتوزيع الصيغة الملائمة للأطفال عن طريق النظام المدرسي. وتعترم حكومات أخرى أن تفعل ذلك أيضاً.

(٧) اللغات الإسبانية، والأمهرية، والأوردية، والبنغالية، والبوسنية، والتايلندية، والدارية، والروسية، والسواحلية، والصربية، والعربية، والفرنسية، والنيبالية، والهندية.

٩ - وكانت هناك مشاركة قوية في جميع أنحاء العالم في الإعداد لمناسبات وطنية بارزة للإعلان عن صدور الدراسة، ولأنشطة أخرى متصلة بها. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نُظِّم ما يزيد على ٨٠ من هذه المناسبات الوطنية^(٨). وجرى على نطاق واسع تنظيم أيام مواضيعية خاصة من أجل الترويج لهذه المناسبات إلى أقصى حد ممكن في العديد من البلدان^(٩). وهذه الأنشطة أتاحت فرصا لإجراء مناقشة عامة فيما بين السلطات الحكومية والجهات الممارسة والمنظمات غير الحكومية ولإثارة الوعي وزيادة البروز في وسائل الإعلام. وكان من دواعي سرور الخبير المستقل بصفة خاصة أنه لاحظ الجهود التي بُذلت لضمان المشاركة الكاملة من جانب الأطفال والشباب في العديد من المناسبات.

١٠ - ونظمت أيضا شبكات وهيئات إقليمية مناسبات في معظم مناطق العالم للإعلان عن صدور الدراسة. وقد عُرضت الدراسة في مناسبة احتفالية إقليمية لمنطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي في بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي مقر منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠٠٧^(١٠). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ نُظِّمَت في بانكوك مناسبة مماثلة خاصة بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أعلن مجلس أوروبا خلال دورة للجمعية البرلمانية عن صدور تقرير الدراسة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧ نُظِّمَت حكومة كينيا المناسبة الإقليمية للإعلان عن صدور ذلك التقرير في

(٨) شارك الخبير المستقل في مناسبات افتتاح وطنية في ألمانيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، وبلجيكا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، وكولومبيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، والمكسيك (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، وجمهورية إيران الإسلامية (أيار/مايو ٢٠٠٧).

(٩) على سبيل المثال، استفادت بلدان عديدة في أفريقيا من يوم ١٦ حزيران/يونيه، وهو يوم الطفل الأفريقي، للتوعية بموضوع العنف ضد الأطفال. واستفادت بعض البلدان أيضا بهذه الطريقة من يوم ١ حزيران/يونيه - وهو اليوم العالمي للطفل - ومنها على سبيل المثال الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وإريتريا، وإستونيا، وألبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وباراغواي الجديدة، والبرتغال، وبلغاريا، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتيمور - ليشتي، والجزيل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والرأس الأخضر، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، وغينيا - بيساو، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوبا، ولاتفيا، ولتوانيا، ومنغوليا، وموزامبيق، ومولدوفا، واليمن.

(١٠) اشتركت في الحدثين مجموعة كبيرة من الشركاء، من بينهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وأمانة المنظمات غير الحكومية التي تدعم الدراسة في المنطقة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ولجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة الخطة الدولية، واتحاد الولايات المتحدة لمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها، والمؤسسة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومؤسسة ريكي مارتن، وممثلون عن الشباب الذين هم في سن المراهقة.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، استضافت حكومة مصر والمجلس القومي للطفولة والأمومة المناسبة الخاصة بالإعلان عن صدور تقرير الدراسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك خلال الاجتماع الإقليمي الثالث المعني بالعنف ضد الأطفال، مع الإعلان أيضا عن صدور الترجمات العربية لجميع المنشورات المتعلقة بالدراسة^(١١).

١١ - ويبين عدد من المناسبات الأخرى الاستجابة الإيجابية للغاية التي نتجت عن الدراسة على مختلف المستويات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧ خصص الاجتماع المواضيعي الاستثنائي الأول لمجلس حقوق الإنسان للعنف ضد الأطفال ولتابعة الدراسة. وفي جلسة الحوار التي أعقبت العرض الذي قدمه الخبير المستقل، أعربت دول أعضاء يزيد عددها على ٢٠ دولة عن التزامها القوي بوقف العنف ضد الأطفال ودعم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة. وإضافة إلى هذا فإنه طوال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة للمجلس ألقى شخصيات بارزة الضوء على الأنشطة المضطلع بها في بلدانها لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والقضاء على جميع أشكال العنف.

١٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، شارك الخبير المستقل في مناقشة مواضيعية تتعلق بفعالية منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، وذلك في الدورة السادسة عشرة للجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية^(١٢). وفي نيسان/أبريل أيضا، عرض الخبير المستقل الدراسة على البرلمان الأوروبي خلال جلسة استماع مدتها يوم كامل بشأن حقوق الطفل، تناولت، ضمن موضوعات أخرى، بيان المفوضية الأوروبية الذي اعتمدت مؤخرا، وهو بعنوان "نحو استراتيجية للاتحاد الأوروبي تتعلق بحقوق الطفل"^(١٣)، ويتضمن تأييدا للتوصيات الدراسية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، شارك الخبير المستقل في مناقشة تفصيلية للدراسة في المؤتمر الدولي المعني بمنع العنف ضد الأطفال وبحقوق الإنسان الذي عقد في سلوفينيا تحت رعاية الرئاسة السلوفينية لشبكة الأمن الإنساني.

١٣ - وكان ضمن من حضروا بعض المناسبات جمهور من المتخصصين. وبعد إصدار الدراسة بفترة قصيرة حضر الخبير المستقل اجتماع القمة لزعماء الدفاع عن الأحداث في

(١١) عُقد الاجتماع بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، وفرع منظمة إنقاذ الطفولة في السويد.

(١٢) انظر E/2007/30 - E/CN.15/2007/17، الفصل الثاني.

(١٣) http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/site/en/com/2006_0367en01.pdf

واشنطن العاصمة، وهو اجتماع للممارسين القانونيين الذين يتعاملون مع الشباب في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حضر الخبير المستقل المؤتمر البارز الذي عُقد في أوسلو، النرويج، بشأن المساواة بين الجنسين، حيث تركزت المناقشة حول موضوع التمييز والعنف الموجه ضد البنات.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدراسة

١٤ - كانت عملية إجراء الدراسة التي استغرقت ثلاث سنوات بمثابة عنصر حفاز لتعزيز مجموعة كبيرة من الإجراءات في جميع أنحاء العالم. ويقدم الفرع التالي نظرة عامة عن المبادرات الهادفة إلى تنفيذ توصيات الدراسة الاثني عشر الشاملة لعدة مجالات، في فترة المتابعة القصيرة حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧. وهو يستند إلى ردود الدول الأعضاء على مذكرة شفوية وجهتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نيابة عن الخبير المستقل^(١٤)، ومعلومات جمعتها المكاتب الإقليمية والوطنية لليونيسيف، والمنظمات الإقليمية، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وللمجتمع المدني تؤيد الدراسة. وأعرب الخبير المستقل عن امتنانه لجميع من قدموا معلومات بشأن أنشطة المتابعة.

١٥ - وفي حين أن بعض البرامج والتدخلات التي أشير إليها في هذا التقرير قد خططتها، ونفذتها وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، فإن الخبير المستقل يؤكد من جديد أن الالتزام الأساسي عن منع العنف ضد الأطفال، ومواجهته ومعالجة آثاره، يقع على عاتق الدول الأعضاء.

ألف - تعزيز الالتزام والإجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي

١٦ - منذ صدور التقرير المتعلق بالدراسة قام عدد من البلدان بتعيين جهات تنسيق وطنية بشأن العنف ضد الأطفال. ويجري الآن بذل جهود عديدة لتحسين التنسيق بين الشركاء الموجودين أو المحتملين وأصحاب المصلحة على المستوى القطري، بوسائل منها إنشاء أو تعزيز الشبكات أو اللجان المعنية بحقوق الطفل وبالتصدي للعنف ضد الأطفال. وقد تلقى الخبير المستقل معلومات مفادها أن عشرة بلدان على الأقل تقوم بإنشاء أو تعزيز شبكات من

(١٤) حتى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ كانت الدول التي ردت على المذكرة الشفوية هي: أوروغواي، وبلجيكا، وتونس، ولبنان، وموناكو، والنرويج.

خلال هيئات استشارية وطنية^(١٥) وذلك بوسائل من بينها صياغة تشريع لجان أو مجالس وطنية لشؤون الطفل أو توسيع نطاق ولايات الآليات القائمة بالفعل كي تشمل العنف ضد الأطفال.

١٧ - ووفقا لمعلومات وردت من مكاتب اليونسيف تم تحديد التخطيط الوطني لمنع العنف ضد الأطفال ومواجهته كأولوية في عام ٢٠٠٧ في ٤٧ بلدا على الأقل. وفي بعض الحالات يجري وضع خطط قائمة بذاتها تعالج تحديدا مشكلة العنف ضد الأطفال^(١٦)، في حين أنه في حالات أخرى يجري تنقيح عمليات التخطيط الجارية من أجل إدراج عناصر معينة نشأت عن التوصيات الواردة في الدراسة. وبعض البلدان تركز على العنف في قطاع معين، مثل العنف في المدارس^(١٧)، في حين أن بلدانا أخرى تعمل في اتجاه صياغة رد متكامل يشمل قطاعات متعددة^(١٨).

(١٥) زمبابوي، وسيراليون، والفلبين، وكيريباس، والهند، وهولندا. ويجري في بوليفيا تنفيذ عملية هامة تنطوي على التنسيق فيما بين القطاعات من خلال العديد من اجتماعات المائدة المستديرة المشتركة بين القطاعات تُعقد على مستويات مختلفة وتتناول مجموعة من الموضوعات منها العنف ضد الأطفال. وفي بلجيكا، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل في عام ٢٠٠٧، وهي هيكل دائم يضم ممثلين للسلطات التنفيذية والقضائية والاتحادية والإقليمية والمحلية، وكذلك ممثلين للمجتمع المدني. وفي أوروغواي، أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ نظام حماية الأطفال والمراهقين من العنف استجابة، للتوصيات التي تضمنتها الدراسة. وهذا النظام يرأسه معهد الأطفال والمراهقين ويضم ممثلين لقطاعات متعددة. ويركز على التدريب والتوعية، وتقديم المساعدة للحماية، والإصلاح القانوني.

(١٦) على سبيل المثال، أشار لبنان إلى أنه في عام ٢٠٠٦ أنشئت آلية لوضع خطة عمل بشأن حالة الأطفال بالاشتراك مع ممثلين للحكومة والمجتمع المدني. وأشارت تونس إلى أنه قد جرى إنشاء لجنة وطنية تضم ممثلين عن عدة وزارات لوضع خطة عمل وطنية بشأن العنف ضد الأطفال. وسوف تتناول الخطة عددا من المسائل منها تعزيز الإطار القانوني وتشجيع مشاركة الأطفال، والتوعية، وتعزيز البحوث.

(١٧) في تركيا، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمنع العنف في البيئة التعليمية والحد منه (٢٠٠٦-٢٠١١) كما أنشئت لجنة توجيهية مشتركة بين القطاعات من أجل تنسيق التقدم ورصده وتقييمه.

(١٨) في ألبانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وطاجيكستان ومولدوفا، تعمل اليونسيف على إيجاد وسائل للحكومات كي تستخدمها في تقييم أدائها بالنسبة لتحديد العنف ضد الأطفال والإبلاغ عنه ومواجهته. وهذا "التحليل للفجوة في القدرات" يفيد في الكشف عن أوجه القصور داخل مختلف الهياكل والدوائر المسؤولة عن حماية الطفل، كما أنه يوفر أساسا لتصميم تدابير معينة للربط بين الهياكل القائمة ورفع مستوى الولايات والكفاءات بالنسبة للمهنيين.

باء - حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال

١٨ - يعمل عدد من البلدان على صياغة قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة من أجل حظر العنف ضد الأطفال^(١٩). وبعض جهود الإصلاح القانوني كانت شاملة في تغطيتها للعنف ضد الأطفال، في حين أن جهوداً أخرى قد ركزت على أشكال محددة للعنف أو الظروف أو القطاعات، مثل قضاء الأحداث^(٢٠). وقد قامت سبعة بلدان على الأقل في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بإصدار أو صياغة تشريعات جديدة تركز تحديداً على العنف الجنسي^(٢١)، في حين أن خمسة بلدان على الأقل تقوم بإدخال إصلاحات على قوانين قضاء الأحداث لجعل الاحتجاز هو التدبير الذي يُتخذ كحل أخير^(٢٢). وفي بعض الحالات فسرت الهيئة القضائية التشريع القائم على نحو يعكس توصيات الدراسة^(٢٣). وبالنسبة للممارسات التقليدية والاجتماعية الضارة، مثل ختان الإناث، أدخل عدد من البلدان تغييرات على القانون من أجل زيادة حماية الأطفال، وخاصة البنات^(٢٤).

١٩ - وعلى مستوى العالم، لا يزيد عدد الدول التي توجد فيها صكوك قانونية تحظر جميع أشكال العقوبة البدنية على ١٩ دولة، غير أن دولا عديدة أخرى ملتزمة بتحسين تشريعاتها. وفي الفترة بين عام ٢٠٠٥، وهو العام الذي جرت فيه المشاورات الإقليمية، وتموز/يوليه ٢٠٠٧، استكملت ثلاث دول على الأقل حظر العقوبة البدنية في جميع الظروف، بما في

(١٩) في البوسنة والهرسك تقوم الحكومة بصياغة قوانين فرعية وكتب للقواعد (أي بروتوكولات) من أجل وضع قانون جديد بشأن الحماية من العنف العائلي، وهو ما جرى إقراره في عام ٢٠٠٦. وفي الصين، أصدرت الحكومة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ القانون المنقح لحماية الطفل. وفي جورجيا، تقوم لجنة حكومية بإعداد توصيات تدعم خطة العمل التي أعدتها الدولة من أجل الدفاع عن حقوق الطفل وجعلها مسؤولة كافة المؤسسات المعنية؛ وهو ما سيشكل الأساس بالنسبة للتشريع المقبل.

(٢٠) أشار لبنان إلى أنه تم إنشاء لجنة للنظر في تعديل قوانين قضاء الأحداث، مما يشمل رفع سن المسؤولية الجنائية.

(٢١) إثيوبيا، وبوروندي، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسوازيلند، وكينيا، ومدغشقر.

(٢٢) إثيوبيا، وزمبابوي، وكينيا، ومدغشقر، وموزامبيق.

(٢٣) في نيكاراغوا، مثلا، تقوم المحكمة العليا بوضع اللمسات الأخيرة على بروتوكول لضمان ألا تُطبق عقوبة الحبس على الأحداث إلا كحل أخير.

(٢٤) مثلا، إريتريا والسودان ومصر.

ذلك داخل الأسرة^(٢٥). وخلال الفترة نفسها تحقق تقدم كبير في مواجهة العنف والعقوبة المهينة في المدارس وذلك من خلال إصلاح القانون وتدريب المعلمين^(٢٦). وفي النظم الجنائية أيضا ألغيت الأحكام والعقوبات العنيفة في عدد من البلدان^(٢٧). وأحد عناصر برنامج مجلس أوروبا المعنون ”بناء أوروبا مع الأطفال ومن أجلهم“ يتمثل في العمل من أجل حظر وإلغاء العقوبة البدنية في جميع الظروف، استنادا إلى القانون، في جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا البالغ عددها ٤٧ دولة.

٢٠ - وبعض المبادرات الإقليمية جديدة بأن يشار إليها، ففي أيار/مايو ٢٠٠٧ أُنجز، في ١٨ بلدا من بلدان شرقي وجنوبي أفريقيا استعراض للأطر القانونية بالنسبة لاتفاقية حقوق الطفل وللمعايير الدولية الأخرى المتعلقة بالأطفال. وسوف يُسهم ذلك في الاستعراض المقرر إجراؤه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لإعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالموقف الأفريقي الموحد بشأن الطفل - أفريقيا ملائمة للأطفال. وفي أوروبا، اعتمدت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، اتفاقية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي، وذلك بهدف وضع إطار قانوني منسق وفعال يشمل المنطقة بأسرها.

٢١ - وقد اشترك الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة اليونسيف في إعداد كتيب للبرلمانيين عنوانه ”القضاء على العنف ضد الأطفال“، أُعلن عن صدوره في جمعية الاتحاد المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧. والهدف من هذا الكتيب هو تعزيز المتابعة النشطة والفعالة للدراسة، وتحديد الإصلاحات القانونية التي تؤدي إلى تحسين حماية الأطفال، وتقديم اقتراحات بشأن

(٢٥) في تطور لقي ترحيبا، حظرت نيوزيلندا وهولندا واليونان العقوبة البدنية في جميع الظروف. وإذا قامت البلدان الأخرى التي تعهدت، علنا، بإجراء إصلاح كامل بتنفيذ ذلك الإصلاح، فيصل قريبا عدد الدول التي حظرت العقوبات البدنية في جميع الظروف إلى ٤١ دولة - أي ما يزيد عن خمس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي جنوب أفريقيا وسلوفينيا، تتضمن مشاريع المقترحات التي تهدف إلى تعديل التشريعات المتعلقة بالأطفال إلغاء الحجة التقليدية المتمثلة في ”العقاب البدني المعقول“، وبالتالي حظره تماما في جميع الظروف. وفي كندا، أصدرت لجنة دائمة تابعة لمجلس الشيوخ ومعنية بحقوق الإنسان، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تقريرا تقترح فيه إلغاء البند ٤٣ من المدونة الجنائية لكندا، الذي يرر استخدام القوة ضد الأطفال من أجل تأديبهم. وفي أمريكا اللاتينية، أصبحت فنزويلا وكوستاريكا على وشك الانتهاء من فرض حظر كامل، كما أنه في أربع دول أخرى، من بينها البرازيل، تجرى مناقشات برلمانية في هذا الشأن.

(٢٦) مثلا: تايلند، ومنغوليا، ومقاطعة تاميل نادو في الهند.

(٢٧) من الأمثلة أفغانستان، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والفلبين، وفيجي.

مبادرات برلمانية أخرى ممكنة تتعلق بالقضاء على العنف، مثل زيادة الوعي وتشجيع تعبئة الموارد^(٢٨).

جيم - إعطاء أولوية لمنع العنف

٢٢ - بدأ في بعض البلدان تنفيذ خطط عمل وبرامج لمنع العنف^(٢٩). وهناك بعض الأمثلة للجهود الرامية إلى تشجيع اتباع ممارسات أفضل بالنسبة للرعاية التي يقدمها الوالدان كوسيلة لمنع العنف ضد الأطفال^(٣٠). وبعض البلدان تروج لبدايات للعقوبة البدنية، وتشجع توفير بيئة عائلية متوافقة والتأديب الإيجابي وفهم نماء الطفل وحقوق الأطفال^(٣١). وتحقق في قطاع التعليم بعض التقدم الأكثر وضوحاً بالنسبة لمنع العنف. ومنطقة البحر الكاريبي تعمل الآن على زيادة أبعاد "برنامج التوعية بالصحة والحياة الأسرية في المدارس"، الذي يشمل منع العنف بوسائل من بينها بناء قدرات المعلمين^(٣٢).

٢٣ - وخلال السنوات الخمس الأخيرة كان منع العنف محور التركيز بالنسبة لعدد من المبادرات الأخرى في قطاع الصحة، أبرزها الحملة العالمية لمنع العنف^(٣٣)، التي تمكنت مؤخرًا من الارتباط بعملية الدراسة. ومن خلال الحملة، جرى رسمياً داخل وزارات الصحة في ما يزيد على ١٠٠ بلد تعيين منسقين لمنع العنف، كما أنه يجري تنفيذ سياسات وبرامج موضوعية لمنع العنف في ما يزيد على ٢٥ بلداً. وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت منظمة الصحة العالمية والجمعية الدولية لمنع تعرض الأطفال لإساءة المعاملة والإهمال منشوراً بعنوان "منع إساءة معاملة الأطفال: دليل بشأن اتخاذ الإجراءات وتوفير الأدلة"^(٣٤) لمساعدة البلدان على

(٢٨) تُرجم الكتيب إلى اللغات الأذربيجانية والتركية والروسية والفارسية. ومن المقرر أن يُترجم إلى لغات أخرى.

(٢٩) في كوستاريكا، بدأت وزارة العدل في عام ٢٠٠٧ تنفيذ الخطة الوطنية لمنع العنف وتعزيز السلام الاجتماعي. وفي بيرو، بدأت وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، في عام ٢٠٠٦، تنفيذ برنامج عنوانه "الدولة والمجتمع المدني ضد العنف والإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين"، وهو برنامج تمثل فيه الوقاية واحداً من مجالات التركيز الثلاثة.

(٣٠) في بلجيكا، اعتمدت حكومة الطائفة الفرنسية خطة عمل لدعم الرعاية من جانب الوالدين وتشجيع الاستفادة المثلى من الخدمات المتاحة في القطاعات ذات الصلة، مثل قطاعات الصحة والتعليم والرياضة والثقافة.

(٣١) مثلاً: الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، وتركيا، والجمهورية العربية السورية.

(٣٢) هذه المبادرة تدعمها الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي.

(٣٣) www.who.int/violence_injury_prevention/violence/global_campaign/en/

(٣٤) منظمة الصحة العالمية، جنيف، ٢٠٠٦.

وضع وتنفيذ برامج لمنع إساءة معاملة الأطفال من جانب الوالدين ومقدمي الرعاية. ويقدم الدليل المشورة التقنية للمهنيين بشأن الكيفية التي يمكن أن يقاس بها مدى تعرض الأطفال لإساءة المعاملة وآثارها، وبشأن كيفية تصميم وتنفيذ وتقييم برامج وخدمات لمنع إساءة معاملة الأطفال.

٢٤ - وبدءاً من عام ٢٠٠٦ تنظّم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سلسلة حلقات دراسية للخبراء بشأن منع العنف في المدارس في سياق متابعة الدراسة. وكجزء من الجهود الإقليمية للتوعية بالسلام، تتعاون اليونسكو مع بلدان منطقة أمريكا الوسطى بشأن مشروع مشترك بين القطاعات عن "نماء الشباب ومنع العنف". وتؤكد منظمة العمل الدولية بشكل مستمر التدخلات التعليمية الرسمية وغير الرسمية باعتبار أن لها أهمية حاسمة في منع تشغيل الأطفال وفي إعادة تأهيل الأطفال الذين كانوا عمالاً.

دال - تعزيز قيم نبذ العنف ورفع مستوى الوعي

٢٥ - إن الجهود الرامية إلى تعزيز القيم المتعلقة بنبذ العنف وبحقوق الإنسان تشمل حملات التوعية الواسعة النطاق التي يجري تنفيذها في عدد من البلدان بقيادة الحكومات والمنظمات غير الحكومية^(٣٥). وهذه الحملات تشمل مسائل مثل إحلال أشكال التأديب الإيجابي وغير المتسم بالعنف محل العقوبة البدنية والعنف في الأسرة^(٣٦) والمدارس^(٣٧) ووسائل الإعلام^(٣٨). كما قامت مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بمبادرات للتوعية بشأن العنف ضد الأطفال في ظروف معينة^(٣٩).

(٣٥) على سبيل المثال، أرمينيا، وأستراليا، وغيانا، ومصر، والمكسيك، ومولدوفا. ويسعى مجلس أوروبا، من خلال الحملة الجديدة التي يشنها ضد العقوبة البدنية، إلى تنفيذ توصيته المتعلقة بسياسات تدعم الرعاية الإيجابية من جانب الوالدين. وتقوم الجمهورية العربية السورية بوضع استراتيجية اتصالات بشأن العنف ضد الأطفال، في حين أن بابوا غينيا الجديدة وفييت نام قامت بحملات للتوعية بشأن العنف ضد الأطفال. وفي لبنان، بدأت حملة وطنية لحماية الأطفال من العنف ("حقوقهم واجباتنا").

(٣٦) في لبنان مثلاً.

(٣٧) في كرواتيا، يجري تعزيز عنصر منع العنف في مبادرة موجودة تحمل اسم "بيئة مأمونة في المدارس". وفي جمهورية كوريا، ينصب تركيز الرابطة الوطنية لمواجهة العنف في المدارس على منع العنف بين الطلاب.

(٣٨) في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، اعتمدت الحكومة الفلمنكية، في بلجيكا مدونة قواعد سلوك للإعلانات التجارية الموجهة للأطفال. وفي لبنان، تم بث برامج تلفزيونية عن العنف ضد الأطفال.

(٣٩) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقدت لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا جلسة استماع عامة في مدينة كيبتاون بشأن العنف في المدارس.

٢٦ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو، بالتعاون مع شركاء آخرين، دعم الجهود الرامية إلى إدراج حقوق الإنسان في نظام التعليم على المستوى الوطني^(٤٠) والمستويين الإقليمي والدولي من خلال البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (مستمر من عام ٢٠٠٥). وخطة العمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) تركز على دمج التوعية بحقوق الإنسان في النظم المدرسية الوطنية^(٤١). وتشدد الخطة على أنه ينبغي ألا يقتصر الأمر على مجرد دمج حقوق الإنسان في السياسات والعمليات والأدوات التعليمية بل ينبغي أن تمارس تلك الحقوق أيضا في البيئة التي تجري فيها العملية التعليمية.

هاء - تعزيز قدرة جميع من يتعاملون مع الأطفال ويعملون من أجلهم

٢٧ - جرى تكريس جهود لتدريب مجموعة كبيرة من المهنيين والموظفين في القطاعات ذات الصلة، بما يشمل قطاعات الصحة والتعليم والعدالة والرعاية الاجتماعية. ويبدو أن هذا التدريب موجه بدرجة أكبر نحو الرد على العنف وليس نحو منعه، كما أن التغطية بالنسبة لبعض القطاعات مثل قطاع التعليم، تبدو أفضل من التغطية بالنسبة لقطاعات أخرى، مثل مؤسسات الرعاية والبيئة القضائية وجعل المجتمعات المحلية أكثر أمانا بالنسبة للأطفال والشباب.

٢٨ - وجرى الاضطلاع في بعض البلدان بأنشطة شاملة لبناء القدرات في المجال التعليمي، إضافة إلى تدريب المعلمين على أشكال التأديب الإيجابية^(٤٢). وقد ذكر أنه قد تحقق بعض التقدم في مجالات أخرى، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية ومدونات سلوك للكشف في

(٤٠) مثلا، عملت مفوضية حقوق الإنسان على تشجيع أنشطة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنغولا، وبوروندي، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، وكولومبيا، والمكسيك، وموريشيوس.

(٤١) الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية حقوق الإنسان في سياق البرنامج العالمي ترد في التقرير ذي الصلة الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/4/85).

(٤٢) تدعم منظمة اليونسكو التدريب الذي يُقدم للمعلمين قبل التعيين وأثناء الخدمة بشأن التأديب الإيجابي في قاعة الدرس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والتدريب والمواد ذات الصلة تشكل جزءا من منشور أكبر أصدرته اليونسكو بعنوان "Embracing Diversity: A toolkit for Creating Inclusive Learning - Friendly Environment"، (اليونسكو، بانكوك، ٢٠٠٤). واشترك كل من الشبكة الأفريقية للوقاية والحماية من إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم وفرع منظمة إنقاذ الطفولة في السويد في مشروع لتشجيع أشكال التأديب الإيجابي وغير العنيف في المدارس والمجتمعات المحلية ومن جانب الوالدين. وستتضمن المرحلة الأولى وضع كتيب بشأن التأديب الإيجابي من أجل المديرين، واستخدام التلفزيون التعليمي، وإدراج التأديب الإيجابي ضمن مناهج تدريب المعلمين. ووضع مجلس أوروبا أيضا في عام ٢٠٠٧ مواد تدريبية ومنهجية للحد من العنف في المدارس.

وقت مبكر عن حالات العنف الموجه ضد الأطفال، وإحالتها إلى الجهات المعنية، وذلك بالنسبة لمقدمي الرعاية وللجماعات المهنية ذات الصلة، مع تقديم التدريب المتعلق بذلك^(٤٣). والتدريب المتعلق بقطاعات رئيسية، مثل قطاعات التعليم والصحة والشرطة ووسائل الإعلام، يدعمه البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية^(٤٤).

واو - تقديم خدمات التعافي وإعادة الاندماج الاجتماعي

٢٩ - تبذل جهود لتعزيز الخدمات الموجودة من أجل التعافي وإعادة الاندماج الاجتماعي من خلال رفع مستوى التنسيق بين الخدمات الموجودة وتحديث الأساليب. وعلى سبيل المثال، فإنه يجري اتباع أسلوب "معالجة الحالات الفردية" كنموذج لممارسة سليمة للعمل مع الأسر والأطفال المعرضين للخطر^(٤٥). وهذا النهج يتطلب تقديم الخدمات من أجل إجراء تقييم شامل لظروف الطفل ووضع خطط تتناسب مع حاجات الفرد، وإحالة الأطفال إلى جهات تقديم الخدمات التي تستجيب على أفضل نحو لكل حالة فردية، ورصد النتائج، والاستعانة بفرقة اتصال متنقلة بالنسبة للمناطق النائية إذا دعت الحاجة. وبعض البلدان تتبع أسلوب "التحاور بشأن فرادى الحالات". وهو أسلوب من شأنه أن يحسن عملية اتخاذ القرار على أساس كل حالة على حدة من خلال إشراك جميع المهنيين الذين يكونون على علم بوضع الطفل، ومنهم المرشدات الاجتماعيات وضباط الشرطة والمعلمون وموظفو الصحة.

(٤٣) في أرمينيا، جرى وضع مبادئ توجيهية مهنية لتحديد حالات العنف ضد الأطفال في وقت مبكر وإحالتها إلى الجهات المعنية. وقد أدرجت في أكاديمية الشرطة في جمهورية إيران الإسلامية مدونة سلوك لهذه المسائل. وتقوم وزارة الصحة أيضا بصياغة مدونات سلوك للمجموعات المهنية ذات الصلة. وفي صربيا، تجري ترجمة بروتوكول خاص وضع مؤخرا بشأن منع العنف ضد الأطفال واكتشافه في وقت مبكر إلى ولايات جديدة للعاملين في دوائر الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم وإنفاذ القانون.

(٤٤) في البرازيل، وضعت وزارتا التعليم والصحة، بمشاركة من البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، مواد تدريبية للمعلمين والمهنيين في مجال الصحة تتناول المسائل المتعلقة بتشغيل الأطفال. وبالإضافة إلى هذا وضعت بروتوكولات تتعلق بالرعاية في بنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا.

(٤٥) ورد في التقارير أنه قد اضطلع مؤخرا بمبادرات في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وإثيوبيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجيل الأسود، وصربيا. وأدرجت إثيوبيا مؤخرا في الهياكل الحكومية نظاما متكاملة لصالح الأطفال وذلك من أجل حماية الأطفال ومن أجل الأطفال المخالفين للقانون.

زاي - ضمان مشاركة الأطفال

٣٠ - مثلما حدث بالنسبة لإعداد الدراسة، تم إشراك الأطفال والشباب بنشاط في الأنشطة المتعلقة بالمشاورات ومناسبات الإعلان عن صدور الدراسة وأنشطة النشر. وقد أدى هذا إلى زيادة الوعي بالالتزامات المتعلقة بدعم وتسهيل مشاركة الأطفال. ولا يزال إنشاء برلمانات للأطفال يُستخدم كطريقة لدعم مشاركة الأطفال. وجرى أيضا إنشاء اتحادات أو نواد للأطفال والشباب من أجل تشجيع مشاركة الأطفال في الإجراءات التي تهدف إلى حماية حقوقهم^(٤٦).

٣١ - وأبلغ عن الاضطلاع في بلدان عديدة بأنشطة تدعم مشاركة الأطفال داخل البيئة التعليمية كجزء من "مبادرة المدارس الصحية والملائمة للأطفال" وهي مبادرة أقرها كل من اليونسيف واليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي^(٤٧). وجرى التسليم أيضا بأن مشاركة الأطفال والشباب لها أهمية بالنسبة لإجراء البحوث وجمع المعلومات^(٤٨). والكيانات المشمولة بولاية منظمة العمل الدولية، ومنها منظمات المجتمع المدني، عمت مشاركة الأطفال العمال وذلك من أجل تنفيذ سياسات وبرامج تحقق منافع لهم^(٤٩).

٣٢ - وواصلت منظمة إنقاذ الطفولة القيام بدور ريادي في عدد من المبادرات في جميع مناطق العالم من أجل تشجيع المشاركة المحدية للأطفال من خلال تقديم الدعم المباشر إلى المنظمات التي يقودها أطفال، والتوعية، وأنشطة التدريب، ووضع وتوزيع منشورات بشأن

(٤٦) في جورجيا، أذن تشريع جديد بإنشاء اتحادات للأطفال والشباب، وهي كيانات قانونية لا تهدف إلى تحقيق الربح وتدعم حماية حقوق الطفل.

(٤٧) على سبيل المثال، الأرجنتين وأنغولا وأوزبكستان وبوليفيا وتايلند وتركمانستان وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي وسيراليون وطاجيكستان وكمبوديا وكوستاريكا وملاوي وموزامبيق.

(٤٨) أنجزت البرازيل مؤخرا مشروع "صوت المراهقين". وهذا المشروع هو دراسة استقصائية تشاركية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة، كشفت عن أمور من بينها أن العنف والعنصرية والفساد من العوامل الرئيسية التي تثير قلقهم www.unicef.org/brazil/pesquisa.pdf.

(٤٩) أنشأت منظمات العمال وأرباب العمل نواد للأطفال والشباب في إطار مشاريع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وذلك لضمان مشاركة الأطفال العمال في تنفيذ السياسات والبرامج التي تحقق مصالحهم. كذلك فإن منظمة العمل الدولية وضعت المنهجية التشاركية "دعم حقوق الأطفال من خلال التعليم والفنون ووسائل الإعلام" وهي تسعى إلى نشر تلك المنهجية.

هذه المسألة. وقامت المنظمة أيضا بنشر معايير وأساليب لتشجيع مشاركة الأطفال والشباب في أنشطة مختلفة تشمل عمليات اتخاذ القرارات والبحوث^(٥٠).

حاء - إيجاد نظم وخدمات إبلاغ ملائمة للأطفال ويمكن الوصول إليها

٣٣ - إن المبادرات الرامية إلى تحسين آليات الإبلاغ جزء لا يتجزأ من نظم حماية الأطفال. وفي بعض البلدان، تجري معالجة مواطن الضعف الكامنة في النظام من خلال إصلاح الخدمات القانونية المحلية^(٥١)، في حين أنه في بلدان أخرى جرى إنشاء وحدات شرطة خاصة لمعالجة مسائل العنف المنزلي وحماية الأطفال والجرائم الجنسية^(٥٢). وفي بعض الحالات يمكن تقديم شكاوى بطريقة في المتناول ويسيرة على الأطفال وذلك عن طريق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو مؤسسات حماية حقوق الطفل^(٥٣). وهناك أمثلة مشجعة لآليات موجودة في المدارس لتعريف الأطفال بحقوقهم وواجباتهم وإتاحة الفرصة لهم كي يبلغوا عن أعمال العنف^(٥٤).

٣٤ - وهناك مبادرة أخرى في هذا الصدد تتعلق بتوفير خطوط مساعدة للأطفال، وهي عبارة عن خطوط هاتفية مخصصة أو قنوات أخرى مخصصة يمكن للأطفال والبالغين من خلالها الإبلاغ عن الشواغل أو الحوادث الفعلية أو مناقشتها. وأفادت المنظمة الدولية لخطوط مساعدة الأطفال بأنه في تموز/يوليه ٢٠٠٧ كان قد أنشئ ٩٨ خطا لمساعدة الأطفال في ٨٧ بلدا وكان العمل جاريا لإنشاء خطوط مماثلة في ٢٣ بلدا آخر. وكمتابعة للدراسة، يجري إعداد تقييم لاستخدام خطوط تقديم المساعدة ولأثر تلك الخطوط.

(٥٠) التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، "Good Practice، So you want to consult with children-A toolkit of"، 2003، and "Practice Standards in Children's Participate"، 2005، على موقع شبكة "الإنترنت" www.savethechildren.net/alliance/resources/publications.html#participation

(٥١) في البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا، وكرواتيا يجري بذل جهود لتغيير الخدمات القانونية المحلية - وتحديد مراكز العمل الاجتماعي، عن طريق تحديث وتعزيز ولاياتها وأساليب عملها.

(٥٢) أنشأت موناكو وحدة للشرطة متخصصة في تلقي الشكاوى من الأطفال.

(٥٣) على سبيل المثال، يسمح مفوض حقوق الطفل في بلجيكا بتقديم الشكاوى عن طريق الهاتف أو من خلال الموقع الشبكي.

(٥٤) على سبيل المثال، في بلجيكا تقدم هذه الخدمة وكالة الخدمات التعليمية.

طاء - ضمان المساءلة وإنهاء إفلات الجناة من العقاب

٣٥ - بعض الأنشطة التي وردت في التوصيات السابقة تم بشكل مباشر الجهود الرامية إلى مواجهة الإفلات من العقاب، وخاصة جميع الإصلاحات التشريعية والأنشطة التي تهدف إلى إيجاد آليات يمكن الوصول إليها لتقديم الشكاوى. والمبادرات الأخرى ذات الصلة التي ذكرت هي المبادرات الهادفة إلى تقديم المشورة القانونية أثناء الإجراءات القضائية وإنشاء شبكات تتعاون مع الشرطة والسلطات القضائية في حالات العنف ضد الأطفال^(٥٥).

٣٦ - وقد أُتخذت تدابير لإنشاء آليات داخلية لمساءلة مقدمي الخدمات والمهنيين الذين يتعاملون مع الأطفال بشكل مباشر أو تحسين الآليات القائمة. وفي جنوب شرق أوروبا، نظمت اليونيسيف عملية تشاورية شارك فيها ممثلون وقدمت فيها مدخلات (تقييمات، وممارسات موثقة، وصحائف وقائع) من ١٠ بلدان ومناطق^(٥٦). وكان أحد العناصر الأساسية للمشاوراة يتعلق برفع مستوى المساءلة وذلك، مثلا، عن طريق وضع معايير وتحديد مدونات لقواعد السلوك المهني وآليات للإشراف والقيام بعمليات تفتيش.

٣٧ - وأفيد بأن جهودا قد بذلت لحماية الأطفال الضحايا الذين يتحلون بنظم العدالة^(٥٧) ولإنشاء محاكم متنقلة من أجل تنفيذ القانون المتعلق بعمل الأطفال بطريقة ملائمة لهم^(٥٨). ولا يزال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يواصل العمل من أجل تعزيز نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعدالة بالنسبة للمسائل ذات الصلة بالأطفال الضحايا وشهود الجريمة^(٥٩)، بوسائل منها وضع صيغة لهذه المبادئ التوجيهية ملائمة للأطفال.

(٥٥) في بلجيكا، تقدم منظمة خاصة ومستقلة، هي منظمة التركيز على الطفل، دعما إيجابيا في إجراء التحريات في حالات اختفاء الأطفال واحتطافهم واستغلالهم جنسيا، كما أنها تتعاون مع الشرطة الاتحادية في حالات الاتجار بالأطفال.

(٥٦) عقدت المشاورة في بلغاريا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشأن "إصلاح نظام رعاية الأطفال: حصر الإنجازات وتسريع الإنجازات". والبلدان المعنية هي: ألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وصربيا وكرواتيا، ومقاطعة كوسوفو التي تديرها الأمم المتحدة.

(٥٧) في نيكاراغوا، وضعت المحكمة العليا بروتوكولا يتعلق بالاهتمام بالأطفال ضحايا العنف الجنسي، وهو بروتوكول يؤكد على حقهم في ألا يكونوا ضحية، مرة أخرى، لنظام العقوبات.

(٥٨) في الهند، نفذت منظمة العمل الدولية مشروعا للتعاون التقني، يدعم المحاكم المتنقلة التي أنشئت لإنفاذ تشريع تشغيل الأطفال بطريقة ملائمة لهم.

(٥٩) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، المرفق.

باء - معالجة البعد الجنساني للعنف الموجه ضد الأطفال

٣٨ - أعطت بعض البلدان أولوية لمسألة مكافحة العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال^(٦٠) وأولت اهتماما خاصا لوضع البنات في عمليات التخطيط التي تقوم بها. ولا توجد أدلة قوية على أن جهودا تبذل لإشراك البنين والرجال في الوقاية وإيجاد ردود أو لمعالجة ما يواجهونه من مخاطر محدّدة للوقوع كضحايا^(٦١).

٣٩ - ونظرت لجنة وضع المرأة، وفقا لبرنامج عملها المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، في مسألة "القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة" كموضوع ذي أولوية بالنسبة لها. وفي الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة حثّت الحكومات على أن تتخذ عددا من الإجراءات في مجالات المعايير والسياسات، والفقر والتعليم والتدريب، والقضاء على القوالب النمطية القائمة على نحو الجنس، والنهوض بالصحة، ووضع قواعد لعمل الأطفال، وحماية البنات المتأثرات بالنزاع المسلّح، ومنع العنف والتمييز ضد البنات وحظرهما والقضاء عليهما، والاتجار بالبنات اللواتي يعشن في ظروف مخوفة بالمخاطر؛ وحماية البنات في سياق الهجرة؛ وتمكين البنات؛ والمشاركة من جانب البنات؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وجمع البيانات.

٤٠ - ولا تزال اليونيسيف واليونسكو وكيانات الأمم المتحدة الأخرى تواصل دعمها للمبادرات الرامية إلى كفالة الوصول بشكل كامل وعلى أساس المساواة إلى التعليم الأساسي، والتحصيل التعليمي، وخاصة بالنسبة للبنات^(٦٢). وتقوم اليونيسيف أيضا بإجراء تحليل للوضع بالنسبة للعنف ضد البنات والنساء ولما يمكن عمله، مع إيراد أمثلة عن بلدان معينة. ويعمل مكتب اليونسكو الإقليمي للتعليم في أفريقيا، على دمج المسائل المتعلقة بالعنف الجنساني في تدريب المدربين. ومبادرات البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية لمنع تشغيل البنات عن طريق التعليم تشمل أيضا تقديم التدريب بشأن المسائل الجنسانية للموظفين الذين يتعاملون مع الأطفال.

(٦٠) في ليبيريا، مثلا، وضعت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية خطة وطنية بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وهي خطة تعطي أولوية عالية لحماية الأطفال من العنف الجنسي.

(٦١) في كوت ديفوار، تعمل منظمة إنقاذ الطفولة على دعم تدريب الرجال والبنين بشأن المسائل الجنسانية والجنسية، وإنهاء العنف ضد الأطفال.

(٦٢) انظر "مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات" على موقع الإنترنت www.ungei.org.

كاف - وضع وتنفيذ نظام وطني منهجي لجمع البيانات وللبحوث

٤١ - جرى الاضطلاع ببحوث تتعلق بالعنف ضد الأطفال في ظروف وأوضاع مختلفة. وتفيد التقارير بأنه يجري بذل جهود لتحسين جمع البيانات وتحليلها، وكذلك لتقييم الإطار القانوني القائم مقارنة بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال^(٦٣). والعنف في البيئة التعليمية يحظى باهتمام كبير من جانب الحكومات^(٦٤). ويجري الربط بين العنف ضد الأطفال ومسائل أخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)^(٦٥). وبدأت البحوث المتعلقة بالاتجار بالبشر تكتسب زخماً، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه المسألة لدى الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة^(٦٦).

(٦٣) تقوم الصين، كمتابعة للدراسة الواسعة النطاق التي أجرتها بشأن إساءة معاملة الأطفال والتي نُشرت في عام ٢٠٠٦، بإجراء دراسات إضافية بشأن العنف ضد الأطفال في الشارع، وهي تخطط لإجراء دراسة عن العنف ضد الأطفال في المؤسسات. وفي غابون، أنشئ في آذار/مارس ٢٠٠٧ نظام رصد وطني بشأن العنف ضد الأطفال وذلك بقيادة وزارة حماية الطفل والأسرة. وفي الهند، نشرت وزارة شؤون المرأة ونماء الطفل، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الدراسة الوطنية التي أعدتها عن إساءة معاملة الأطفال. وأجرى كل من إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين تقييمات مواضيعية وتقييمات للحالة بالنسبة للعنف ضد الأطفال. وبدأت وزارة شؤون الطفل والمساواة في النرويج مشروعاً بحثياً يستند إلى دراسة استقصائية بشأن العنف ضد الأطفال، وهي تمول هذا المشروع. وتمثل إحدى المهام الرئيسية للجنة الوطنية البلجيكية لحقوق الطفل في اتخاذ التدابير اللازمة لتنسيق جمع المعلومات وتحليلها، من أجل تقييم وضع الأطفال في البلد. وقدم لبنان معلومات مفادها أنه قد أجريت دراسات بشأن حالة الأطفال الموجودين في مؤسسات الرعاية البديلة للأطفال. وفي ملديف، تعمل اليونيسيف ووزارة الشؤون الجنسانية والأسرة على إعداد دراسة كمية ونوعية بشأن العنف ضد الأطفال، بما يشمل الإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي. وقد أعدت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في النيجر دراسة عن أسباب العمل القسري للأطفال وجميع الممارسات التمييزية الأخرى. وأوروغواي تخطط للقيام، كجزء من نظام حماية الأطفال والمراهقين من العنف، لإنشاء نظام لجمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.

(٦٤) بدأ في تشاد في عام ٢٠٠٧ إجراء دراسة وطنية بشأن العنف ضد الأطفال في المدارس. وفي كوسوفو، استخدمت دراسة بشأن العنف في المدارس في وضع استراتيجية مشتركة بين الوزارات لمنع، ومواجهة أسلوب التخويف في المدارس.

(٦٥) أجرت منظمة القضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية بحثاً بشأن الصلة بين الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إثيوبيا، وأوغندا، وتوغو، وزامبيا، وغامبيا، وكينيا.

(٦٦) يقوم فريق تنسيق مكافحة العنف لجنوب آسيا بوضع مؤشرات، وإنشاء نظام لرصد العنف الموجه ضد النساء والأطفال في المنطقة، بما في ذلك الاتجار كأحد المجالات التي تركز عليها المجموعة. وفي آسيا الوسطى، تقوم حالياً أربعة بلدان، هي أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، بإجراء دراسة لاستكشاف مدى ممارسة الاتجار بالأطفال، سواء داخل المنطقة أو خارجها، والإجراءات التي يجري اتخاذها لمواجهته.

٤٢ - واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تعملان معا من أجل تحسين المؤشرات الدولية للعنف ضد الأطفال، وتوسيع نطاق جمع البيانات. وتقوم اليونيسيف بجمع بيانات عن سبع مسائل تتعلق بحماية الأطفال وذلك في دراستها الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات^(٦٧): زواج الأطفال، وتسجيل المواليد وعمل الأطفال، وتأديب الأطفال، والمواقف تجاه العنف المنزلي، وعجز الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث/ختان الإناث. ويجري القيام بهذه الدراسة في أكثر من ٥٠ بلدا. وقد وضعت اليونيسيف أداة تقييم تشاركية بشأن العنف ضد الأطفال، كما قامت، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوضع كتيب لقياس مؤشرات قضاء الأحداث^(٦٨)، يعرض ١٥ مؤشرا عالميا لقضاء الأحداث. ويقوم مركز "إينوسينتي" للأبحاث التابع لليونيسيف بإعداد دراسات عالمية بشأن الأطفال المعوقين والاتجار بالأطفال، وكذلك بشأن العنف والرياضة.

٤٣ - وفي أمريكا اللاتينية، كوّن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الدول الأمريكية، في عام ٢٠٠٦، تحالفا من أجل ضمان تسجيل جميع المواليد بحلول عام ٢٠١٥. وتقوم اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية أيضا، بناء على طلب بعض الحكومات في المنطقة، بوضع نظام لمتابعة الالتزامات الدولية المتعلقة بمكافحة الاستغلال الجنسي التي وقّعت عليها دول في تلك المنطقة. وهذا النظام يتكوّن من مجموعة مؤشرات عددها ١٩ مؤشرا، إضافة إلى معلومات من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦.

لام - تعزيز الالتزام الدولي

٤٤ - إن التطورات التي حدثت بالنسبة لتحديد المعايير هي تطورات مشجّعة. وقد أعرب الخبير المستقل عن ترحيبه باعتماد الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ للاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. واعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وهذان الصكبان يوفران تدابير محددة لحماية الأطفال. والإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، يتطرق أيضا إلى عدد من المسائل الهامة لضمان حماية أطفال الشعوب الأصلية من العنف.

٤٥ - وسحب التحفظات التي أبدت على معاهدات حقوق الإنسان مؤشرا طيبا للالتزام الدول بتوفير الحماية الكاملة للأطفال من العنف. وفي الفترة التي يشملها التقرير، سحبت

(٦٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى الموقع www.childinfo.org.

(٦٨) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 07.V.7.

بعض الدول تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية^(٦٩). كذلك فإن عددا من الدول صدّقت على البروتوكول الاختياري أو انضمت إليه^(٧٠).

٤٦ - وأنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٢٠٠٧/٥-١، آلية للاستعراض الدوري العالمي وذلك بهدف استعراض مدى وفاء الدولة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان ولتقييم التطورات الإيجابية والتحديات. ويُنتظر أن توفر هذه الآلية محفلا لمناقشة التقدم الحرز والعقبات التي تُصادف في حماية الأطفال من العنف.

٤٧ - وأبرزت اللجنة المعنية بحقوق الطفل توصيات الدراسة في حوار تفاعلي مع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل وفي الملاحظات الختامية التي خلّصت إليها. وقد أضيفت فقرة نموذجية في الملاحظات الختامية للجنة، توصي بأن تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات الشاملة منها والمحدّدة التي ترد في تقرير الدراسة، على أن تأخذ في الاعتبار التوصيات التي نتجت عن المناقشات الإقليمية ذات الصلة. ولا تزال مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجهات شريكة أخرى تواصل تشجيع عقد اجتماعات دون إقليمية بشأن تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة، بما في ذلك توصيات الدراسة. وقد عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ اجتماع دون إقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى ومن المخطط أن يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ اجتماع آخر لمنطقة غرب أفريقيا.

٤٨ - وكمتابعة ليوم مناقشة وضع الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، الذي نظّمته اللجنة المعنية بحقوق الطفل، تعمل حكومة البرازيل على تشجيع وضع مبادئ توجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين. وقد وضع مشروع مجموعة مبادئ توجيهية بعد أن عُقدت في برازيليا مشاورات للخبراء حضرها مشاركون مما يزيد على ٤٠ بلدا. وهذه المبادئ التوجيهية سوف تتناول مسائل مثل المسؤوليات القانونية في حالات

(٦٩) انظر HRI/MC/2007/5، الجمهورية العربية السورية، المادتان ٢٠ و ٢١ من الاتفاقية، والفقرات ١ (أ) '٢' و ٣ و ٥ من المادة ٣ من البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال؛ وفيما يتعلق بالمادة ٥ من البروتوكول الاختياري). وقد سحبت أندورا تحفظاتها على المادتين ٧ و ٨ من الاتفاقية، وسحب المغرب تحفظه على المادة ١٤، وسحبت سويسرا تحفظها على الفقرة ٢ من المادة ٧ والفقرة ٢ من المادة ٤٠. وإضافة إلى هذا فإنه في حالة مالي أشارت لجنة حقوق الطفل إلى أن سن تشريع جديد قد أبطل التحفظ على المادة ١٦ من الاتفاقية (CRC/C/MLI/CO/2، الفقرة ٩). وفي حالة ماليزيا، أشارت اللجنة إلى الجهود الرامية إلى مراجعة التحفظات على المواد ١ و ٢ و ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٥ والفقرة ١ (أ) من المادة ٢٨، وكذلك المادة ٣٧، من الاتفاقية (CRC/C/MYS/CO/1، الفقرة ١١).

(٧٠) أستراليا، وبروني دار السلام، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، والسويد، وفانواتو، وكازاخستان، وموريتانيا، ومولدوفا.

الرعاية البديلة، والآليات اللازمة للتفتيش والمراقبة، والاستراتيجيات المتعلقة بإعادة الإدماج في الأسرة، وجميعها يتصل مباشرة بحماية الأطفال من العنف.

رابعاً - استراتيجيات المتابعة الإقليمية والدولية

٤٩ - أنشئت في المناطق خلال عملية إجراء الدراسة هيئات رسمية وغير رسمية مختلفة، منها بعض الهيئات التي تعمل مع الهياكل الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومجلس أوروبا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومع مؤسسات لحقوق الإنسان، مثل لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية^(٧١). وسوف تواصل هذه الشبكات المشاركة على نحو وثيق في تنفيذ توصيات الدراسة.

٥٠ - ويواصل مجلس أوروبا العمل من أجل تعزيز متابعة الدراسة من خلال برنامجه "بناء أوروبا من أجل الأطفال ومعهم". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، سيعقد المجلس اجتماعاً رفيع المستوى للخبراء بشأن التحدي المتمثل في تحسين وصول الأطفال إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، كما أنه سيبحث المسألة نفسها في المؤتمر الثامن والعشرين لوزراء العدل الأوروبيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسوف تبحث لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية توصيات الدراسة عند وضع تقرير إقليمي بشأن اعتماد تدابير أمنية واحترام حقوق الإنسان. وتعهدت جامعة الدول العربية واللجنة التوجيهية التي أنشئت لغرض المشاورة الإقليمية بشأن الدراسة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالدعوة إلى عقد اجتماع حكومي دولي إقليمي آخر في لبنان في عام ٢٠٠٨.

٥١ - ومتابعة توصيات الدراسة هي أمر أساسي بالنسبة لجميع كيانات الأمم المتحدة التي اشتركت في الدراسة. وبالإضافة إلى الأمثلة التي قدمت في الفروع السابقة، يرد أدناه ملخص مختصر لاستراتيجيات المتابعة التي وضعتها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٢ - ففي منظمة العمل الدولية سيقوم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال بدور رائد بالنسبة للأعمال ذات الصلة بالتوصيات الواردة في الدراسة. وسوف تواصل منظمة العمل الدولية جهودها الرامية إلى تشجيع التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم

(٧١) على سبيل المثال، أنشئ منتدى جنوب آسيا على المستوى الوزاري نتيجة للمشاورات الإقليمية التي جرت في عام ٢٠٠٥. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جرى توسيع فريق التخطيط للمشاورات الإقليمية كي يشمل ممثلين للحكومات، كما عمل الفريق على تسهيل عدد من إجراءات المتابعة لتنفيذ توصيات الدراسة.

١٣٨ (بشأن الحد الأدنى لسن العمل) ورقم ١٨٢ (بشأن مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال) وتنفيذهما. وهاتان الاتفاقيتان لهما أهمية خاصة بالنسبة لضمان أن تعالج الخطط والسياسات والبرامج الوطنية عمل الأطفال وأسوأ أشكاله - مثل الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، والممارسات الشبيهة بالاستعباد، والتشغيل القسري والسخرة، والاتجار، والأنواع الخطرة من عمل الأطفال. وأحد المجالات التي سينصب التركيز عليها هو مجال وضع برامج للأطفال العاملين في المنازل، وخاصة بالنسبة للتوصل إلى طرائق لتنظيم عمال المنازل الأطفال وتمثيلهم، من خلال منظمات العمال، وإشراك منظمات أرباب العمل ومنظمات العمال في مكافحة التمييز والعنف الموجه ضد هؤلاء الأطفال.

٥٣ - وسوف تواصل مفوضية حقوق الإنسان جهودها الرامية إلى إثارة الوعي بشأن الدراسة وتشجيع تنفيذ توصياتها من خلال كافة الأنشطة التي تقوم بها. وسوف تعمل المفوضية على مراعاة توصيات الدراسة في أعمال هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، وتشجيع تلك الآليات على رصد حالة العنف ضد الأطفال، بما يشمل الاتجاهات الناشئة، وتقديم تقارير عنها. وسوف تواصل المفوضية تشجيع تنفيذ الدراسة من خلال وحداتها الميدانية وعن طريق الجهود المبذولة لاستحداث أدوات لتخطيط السياسات والبرمجة تُيسر على جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة تنفيذ توصيات الدراسة. وسوف تعمل المفوضية على تشجيع إجراء بحوث بشأن المواضيع التي لها صلة بالعنف ضد الأطفال، بوسائل منها اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية، والعمل مع الآليات القائمة لحقوق الإنسان. وسيكون من بين مجالات العمل الأخرى تعزيز تبادل المعلومات/الممارسات الجيدة، بما في ذلك من خلال دعم الاجتماعات الإقليمية والوطنية.

٥٤ - وسوف تركز اليونسكو على إيجاد حجج أخلاقية وفكرية وتعليمية لمناهضة العنف الموجه ضد الأطفال. وحددت المشاورات فيما بين القطاعات التي عقدتها اليونسكو مؤخرًا استراتيجيات معينة لمنع العنف في المدارس، مثل تشجيع جمع البيانات والتنسيق؛ وإثارة الوعي؛ وكسب التأيد؛ وتبادل الممارسات الجيدة. وتشجع اليونسكو أيضا إصلاح المدارس وتطبيق سياسات ومناهج دراسية تروج للاستجابات غير المتسمة بالعنف. وعلى سبيل المثال، فإن اليونسكو سوف تواصل أعمالها المتعلقة بمنع ومواجهة العنف الجنساني والمرتبطة بالمدارس في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٧ ستجرى دراسات وطنية بشأن العنف الجنساني، يليها عقد حلقات عمل وطنية. وسوف تواصل اليونسكو أيضا العمل في اتجاه إلغاء العقوبة البدنية من البيئة التعليمية عن طريق التوعية بأشكال التأديب غير المتسمة بالعنف.

٥٥ - وأعطت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أولوية للتركيز على مواجهة العنف في البيئة التعليمية، بما يشمل العنف الجنسي والعنف الجنساني، والعقوبة البدنية، والعنف فيما بين الأقران. وسوف تضطلع المفوضية، في إطار شراكة مع منظمات أخرى، بمبادرات لتشجيع توفير بيئات مدرسية آمنة لضمان أن يكون الأطفال المشردون قادرين على الالتحاق بالمدارس في أمان وعلى الوصول إلى أماكن للتعليم ملائمة للأطفال ومستندة إلى الحقوق. وفي عام ٢٠٠٧ بدأت المفوضية أيضا في إجراء تقييم عالمي مستقل للجهود التي تبذلها لمنع، ومواجهة العنف الجنسي والعنف الجنساني في حالات التشريد القسري. وسوف يشمل التقييم تركيزا على منع ومواجهة العنف الجنسي والعنف الجنساني فيما يتعلق بالأطفال، كما أنه سوف يراعي التوصيات التي انتهت إليها الدراسة.

٥٦ - وحماية الأطفال هي أحد العناصر الأساسية لإسهام اليونيسيف في تجسيد إعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها أصبحت إحدى الأولويات بالنسبة للبرامج القطرية لليونيسيف منذ عام ٢٠٠٢. ولهذا فإن دعم الدراسة كانت له أهمية أساسية بالنسبة لأعمال اليونيسيف. ونظرا لقيام اليونيسيف بوضع استراتيجية لدعم حماية الأطفال، فإن متابعة الدراسة تصبح أولوية استراتيجية رئيسية. وسوف تواصل اليونيسيف رئاسة الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال. وبمشاركة من منظمات دولية بارزة، مثل منظمة إنقاذ الطفولة والاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأديان من أجل السلام، ستواصل اليونيسيف العمل من أجل نشر الدراسة وما يتصل بها من أدلة وكتيبات وأدوات السياسة العامة. واليونيسيف ملتزمة أيضا بتعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع التغيير الاجتماعي وذلك من أجل إنهاء الممارسات الضارة ومنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث/الختان، في سياق الاستراتيجية المنسقة للتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث/الختان في جيل واحد، كما أنها ستواصل دعم الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ معايير أساسية للسياسات، مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها. ومن خلال الجهود التعاونية والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة والوكالات الثنائية ومنظمات المجتمع المدني، تقوم اليونيسيف أيضا بالعمل من أجل وضع مبادرات لتقديم الدعم الفني للأنشطة التي يُضطلع بها على المستوى الإقليمي والمستوى القطري لتنفيذ توصيات الدراسة، مع تشجيع المشاركة الكاملة من جانب القطاعات الرئيسية، مثل قطاعات التعليم والصحة والعدالة والرعاية الاجتماعية.

٥٧ - وسوف يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأنشطة التي يقوم بها في المجالات الرئيسية الثلاثة المتعلقة بالدراسة وهي: الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها

وأثرها على الأطفال؛ والاتجار بالأطفال؛ والأطفال في نظام العدالة الجنائية. وسوف يعمم المكتب مراعاة المسائل ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال في أعماله العامة المتعلقة بالمخدرات والجريمة والإرهاب. والاستراتيجية التي اعتمدها المكتب مؤخرا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ تتضمن عناصر محدّدة لها صلة بقضاء الأحداث وضحايا الجريمة، وخاصة الأطفال. والمكتب يعمل على وضع أدوات جديدة في مجال الأطفال المخالفين للقانون: الكتيب المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسيف والمعنون ”كتيب قياس مؤشرات قضاء الأحداث^(٦٨) هو دليل متوفر، كما أنه سيجري إعداد دليل جديد بشأن الإحالة إلى مؤسسات غير قضائية، والبدائل والعدالة الإصلاحية بالنسبة للأطفال المخالفين للقانون. ومن المخطط زيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء لتحسين معاملة الأطفال المخالفين للقانون والحد من استخدام الاحتجاز بالنسبة للأطفال.

٥٨ - وسوف تواصل منظمة الصحة العالمية متابعة توصيات الدراسة في سياق الأعمال الجارية بشأن منع العنف وخيرتها العملية في مجال البحوث وجمع البيانات. ومن خلال تحالف منع العنف الذي تقوده منظمة الصحة العالمية، وشبكة مؤلفة من مراكز التنسيق في وزارات الصحة لمنع العنف، سوف تواصل المنظمة التشجيع على إقامة شبكة قوية من الحكومات والوكالات الدولية والمؤسسات الخاصة الملتزمة بدعم اتباع نهج علمي إزاء منع العنف. وسوف تواصل المنظمة تقديم الدعم للبلدان من أجل تحسين المعلومات ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال، ووضع سياسات وطنية لمنع العنف، وبناء قدرات المهنيين الصحيين لمعالجة العنف، وإقامة نُظم لتقديم الخدمات الطبية القانونية والرعاية العاجلة في حالة التعرض لصدّات. وتستكشف منظمة الصحة العالمية أيضا الفرص المتاحة لزيادة إدماج مسألة العنف ضد الأطفال في الأعمال التي تقوم بها بشأن حقوق الطفل، وخاصة من خلال العمل مع الدول الأعضاء لتحسين تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل ومن خلال تقديم تدريب المهنيين الصحيين في مجال حقوق الطفل. وقد قامت المنظمة، بالتعاون مع اليونسيف، بوضع اقتراح مشروع من شأنه، إذا تم تمويله، أن يكون له أثر كبير بالنسبة لضمان تقديم الدعم الفني للأنشطة التي يُضطلع بها على المستوى القطري والمستوى الإقليمي بشأن أربع توصيات لها صلة أساسية بعمل المنظمات.

٥٩ - وقد شكلت المنظمات غير الحكومية مجلسا استشاريا دوليا جديدا، وذلك تحديدا من أجل دعم المتابعة الحازمة والفعّالة للدراسة. والغرض الأساسي من إنشاء المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية هو تشجيع وإدامة مشاركة تلك المنظمات على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي في متابعة مساعي الدعوة المبذولة لدى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وجهات أخرى من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات الدراسة. وكان ذلك المجلس

نشطا للغاية في عقد اجتماعات مع الحكومات بشأن عملية الدراسة والمتابعة اللازمة، وخاصة على المستوى الدولي^(٧٢).

خامسا - الاستنتاجات

٦٠ - لا يزال تنفيذ توصيات الدراسة في مرحلة مبكرة جدا. وقد حفزت عملية الدراسة على اتخاذ إجراءات في جميع المناطق، ولا سيما من خلال عملية تشاركية للمشاورات الإقليمية. ولكن الخبير المستقل يؤكد أن هذه ليست سوى البداية إذا أردنا أن نفي بالتزاماتنا تجاه الأطفال.

٦١ - ويكرر الخبير المستقل بأن الجهود المشتتة والقائمة على ردود الفعل، وغير الممولة بقدر كاف والتي يقتصر تركيزها على أعراض ونتائج العنف لا تزال تشكل تهديدا لاستمرارية النجاح في حماية الأطفال من العنف على المدى الطويل. كما أن القصور في تنفيذ الأطر القانونية يحد من التقدم.

٦٢ - وقد نجحت الدراسة في زيادة التأكيد على أنه يمكن الحيلولة دون كافة أشكال العنف ضد الأطفال، وأعربت الدول الأعضاء مرارا عن تأييدها للاستراتيجيات الوقائية. إلا أن عددا قليلا جدا من الحكومات والمنظمات يعطي أولوية فعلية للجهود الوقائية من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية، ويوفر الدعم للسياسات العامة الطويلة الأجل لمنع العنف ضد الأطفال على نحو منهجي. فعلى سبيل المثال، لم تُبذل سوى جهود قليلة لتنفيذ استراتيجيات وقائية تستند إلى مراحل الطفولة المبكرة والأسرة، والتي تعرف بفعاليتها في التقليل من بعض أكثر أشكال العنف ضد الأطفال في الأسرة والمجتمع المحلي انتشارا وفتكا. كما لم تقدم سوى قلة قليلة من الأمثلة عن برامج تعالج صراحة عوامل الخطر وتأثيرها على سلامة الأطفال ورفاههم.

٦٣ - إن عدم وجود نظم منهجية لجمع البيانات وعدم توفر معلومات موثوقة عن العنف ضد الأطفال وأسبابه الجذرية يظل عقبة كأداء أمام اتخاذ تدابير فعالة لمنع العنف ومواجهته. ورغم أن العنف ضد الأطفال سبب هام من أسباب الوفاة (وخاصة بين

(٧٢) يضم المجلس ١٨ عضوا: تسعة ممثلين لمنظمات غير حكومية دولية وتسعة أعضاء تم اختيارهم على المستوى الإقليمي من منظمات غير حكومية وطنية وإقليمية. والمنظمات غير الحكومية الدولية التسع الممثلة هي: شبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومنظمة القضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، والمبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية التي يتعرض لها الأطفال، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ومنظمة الخطة الدولية، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ومنظمة الرؤية العالمية.

الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة)، فإن نظم تسجيل الوفيات وتصنيف أسباب الوفيات لا تشمل إلا نصف سكان العالم^(٧٣). كما أن رداءة نظم تسجيل المواليد تشكل عائقاً.

٦٤ - وفي حين يتجلى بعض التقدم في مجالات مثل العنف في البيئات التعليمية، والاتجار، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وبعض أشكال عمل الأطفال، حيث أبلغت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية عن عدد من الإجراءات، لم تقدم سوى أدلة قليلة عن التقدم المحرز في مجال التصدي للعنف في البيت والأسرة، أو العنف في مؤسسات الرعاية والعدالة أو العنف الذي يرتكبه أعوان الدولة وأفراد العصابات. وثمة وعي متزايد بالقضايا الناشئة مثل العنف المرتبط بالتكنولوجيات الجديدة، وخاصة الانترنت والهواتف النقالة؛ إلا أن الاستجابات لا تتناسب مع السرعة التي تنمو بها المشكلة.

٦٥ - وتدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتدريب الفنيين والموظفين الذين يتعاملون مع الأطفال، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والعدالة والشؤون الاجتماعية. ويساور الخبير المستقل القلق أيضاً إزاء نوعية الكثير من الدورات التدريبية وتوجهها القصير الأجل، وانعدام فعاليتها حيث يتم تجاهل مسائل من قبيل ظروف العمل والإشراف المنهجي.

٦٦ - وتحتاج خدمات الإصلاح والإدماج الاجتماعي دعماً كبيراً. وثمة نقص واضح أيضاً في الاستثمار في النظم الصحية لعلاج أثر العنف الجسدي والنفسي على الأطفال، بما في ذلك من خلال تحسين تدريب الموظفين وتنظيم الرعاية التي تسبق الدخول إلى المستشفى والخدمات الطبية في الحالات الطارئة.

٦٧ - ورغم كثرة المبادرات المتخذة في فترة المتابعة الوجيزة، الأمر الذي يعد بحمد ذاته مشجعاً للغاية، لا تزال التحديات المذكورة أعلاه قائمة. والعديد من الحكومات والمنظمات ملتزمة لكنها تفتقر إلى الدعم التقني، وأخرى لم تع تماماً أهمية المهام التي تواجهها، أو أنها تواجه معارضة داخلية هامة لبعض مسارات العمل الموصى بها. وهناك أيضاً خطر النهج الجزأ والناتج غير المتسق إذا لم تكن هناك قيادة وتنسيق كافيين.

(٧٣) "Ten statistical highlights in global public health", highlight number 5, "Levels and causes of death: filling data gaps" at www.who.int/whosis/whostat2007_ohighlights.pdf

سادسا - التوصيات

٦٨ - تقدم توصيات الدراسة أكثر الأطر شمولية لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف. وينبغي أن تظل مرجعا مركزيا للجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى حماية الأطفال من العنف.

٦٩ - وتظل التوصيات الشاملة الاثني عشرة التي قدمتها الدراسة ذات أهمية حاسمة وينبغي متابعتها باعتبارها مسألة ملحة. ويؤكد الخبير المستقل مجددا مناقشته لتنفيذها بفعالية مع التوصيات المحددة المرافقة، التي تشمل الإجراءات اللازمة للقضاء على العنف ضد الأطفال في البيت والأسرة والمدرسة وغيرها من البيئات التعليمية، ونظم الرعاية والعدالة، وفي مكان العمل والمجتمع المحلي.

٧٠ - وعلى الصعيد الوطني، فإن اتخاذ خطوات هامة لتنفيذ توصيات الدراسة يتمثل في تعيين جهات تنسيق وإتاحة موارد ضرورية لتنسيق التخطيط والتنفيذ المشتركين بين القطاعات. ويجب دعم الجهود الوطنية من قبل جهات خارجية مثل الوكالات الإنمائية، ووكالات المعونة الثنائية والجهات المانحة. ويعد دمج حقوق الطفل وحماية الأطفال من العنف في برامج وخطط أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، والتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أمرا هاما أيضا من أجل تنفيذ توصيات الدراسة على الصعيد الوطني. كما يعد استمرار مشاركة المجتمع المدني والأطفال أنفسهم عنصراً جوهرياً لتحقيق النجاح.

٧١ - وعلى الصعيد الإقليمي، فإن دعم المنظمات الإقليمية واللجان التوجيهية التي أنشئت خلال عملية الدراسة سيكون في غاية الأهمية لكفالة المتابعة الكافية. ولا يزال عمل المنظمات الإقليمية جوهرياً لمعرفة التحديات والسياسات المعينة لمنع العنف ومواجهته في إطار الخصوصيات الإقليمية، لتعزيز التلاحق بين الخبرات وحشد الدعم السياسي لتنفيذ التوصيات.

٧٢ - وعلى الصعيد الدولي، ينبغي تعزيز الاعتماد على جداول الأعمال المحددة، ومجالات تخصص الوكالات الإنمائية، والمؤسسات الثنائية، والجهات المانحة، وتدعيم التأزر. ويعتقد الخبير المستقل أن التنسيق الأفضل سيحول دون تشتت الجهود، وسيقلل من العبء على كاهل جميع الأطراف المشاركة. كما أنه سيسهل توجيه مزيد من الاهتمام وتخصيص الموارد على نحو منهجي، لصالح المجالات التي أهملت حتى الآن.

٧٣ - وترتبط القيادة ارتباطاً وثيقاً بالتنسيق. ونظراً لوجود عدد كبير من الشركاء الذين لديهم ما يساهمون به في معالجة العنف ضد الأطفال، فإن التركيز بشكل واضح ومتناسك ومتسق على الرؤية الشاملة التي حددتها توصيات الدراسة أمر يصعب تنسيقه. وكما هو الحال في الجهود الوطنية، هناك حاجة إلى مركز تنسيق رفيع المستوى على الصعيد الدولي للمساعدة في الحفاظ على إبراز الجهود المبذولة لحماية الأطفال، والمحافظة على التزام مختلف الأطراف المشاركة في عملية الدراسة، والتأكد من أن أصوات الأطفال لن تذهب هباءً أو يتم تجاهلها فيما يمضي الشركاء الآخرون في عملهم.

٧٤ - وفي ضوء ذلك، يظل الخبير المستقل على قناعة بأن الإجراء الفعال لإنهاء العنف ضد الأطفال يتطلب قيادة رفيعة المستوى. وعقب المشاورات التي أجريت مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة (بما في ذلك الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وآلياتها، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني) خلال فترة المتابعة الأولية للدراسة، ويظل مقتنعاً بأن تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالعنف ضد الأطفال هو أفضل استراتيجية لكفالة التنفيذ الفعال للدراسة، ومعالجة الثغرات والتشتت في الاستجابات الحالية، ومواصلة الاهتمام بالعنف ضد الأطفال.

٧٥ - لذلك يوصي الخبير المستقل بأن تطلب الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال لفترة أربع سنوات. وسيكون الدور الرئيسي للممثل الخاص هو العمل كمناصر بارز لتعزيز الوقاية والقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال تشجيع التعاون الدولي والإقليمي. وينبغي أن تتألف العناصر الرئيسية لولاية الممثل الخاص مما يلي:

(أ) توفير القيادة وتوعية هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام بمسألة العنف ضد الأطفال؛ وتشجيع المشاركة الواسعة للجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالعنف ضد الأطفال؛ والعمل كمحفز لتشجيع الدول الأعضاء والمجتمع الأوسع على الالتزام بمنع العنف ضد الأطفال ومواجهته؛

(ب) دعم تنفيذ توصيات الدراسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتقييم التقدم المحرز، من خلال التفاعل المباشر مع الدول الأعضاء، وإشراك المنظمات الإقليمية، ومؤسسات الأمم المتحدة، وبمجرد مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والأطفال والشباب.

(ج) تحديد الممارسات الجيدة ونشرها لمنع ومواجهة العنف ضد الأطفال بين الدول وعبر المناطق، والمساعدة في الجهود الرامية إلى تطوير جمع بيانات أكثر شمولىه ومنهجية حول العنف ضد الأطفال، لتعزيز قاعدة المعارف الحالية حول طبيعة ونطاق العنف ضد الأطفال، وقياس أوجه التقدم على نحو أكثر فعالية.

(د) تعزيز التنسيق والاتصالات الفعالة بين الجهات الفاعلة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال عقد اجتماع للفريق المشترك بين الوكالات المشكل لمتابعة الدراسة، والعمل بشكل وثيق مع الهيئات والوكالات الرئيسية بما فيها منظمة العمل الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة لكفالة تدفق المعلومات بشكل فعال، والتعاون المتعدد التخصصات، وتفادي الازدواجية التي لا داعي لها.

٧٦ - وينبغي للممثل الخاص أن يقدم تقارير سنوية عن التقدم الحرز في تنفيذ توصيات الدراسة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يقدم تقريراً، حسب الاقتضاء، إلى مجلس حقوق الإنسان، والمجلس التنفيذي لليونسف، ومؤتمر العمل الدولي وجمعية الصحة العالمية وغيرها من المحافل ذات الصلة.

٧٧ - وينبغي للممثل الخاص أن يتعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، وكذلك مع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما لجنة حقوق الطفل.

٧٨ - وينبغي للممثل الخاص أن يواصل التعاون الداعم الفعال والمتبادل مع المنظمات غير الحكومية، والأطفال والشباب الذي أقيم خلال عملية الدراسة، والعمل على صون وتعزيز مشاركة الأطفال والشباب في اتخاذ إجراءات لمنع ومواجهة العنف ضد الأطفال.